

بيان صحفي

١٢ يناير ٢٠٢١

رفع الرئيس المصري الراحل حسنى مبارك وأفراد أسرته من قائمة العقوبات في المملكة المتحدة.

قررت المملكة المتحدة عدم إدراج الرئيس المصري الراحل حسنى مبارك وأفراد أسرته في قائمة العقوبات البريطانية الصادرة في ١ يناير ٢٠٢١. هذه القائمة، والتي تم إقرارها من جانب السلطات المعنية نتيجة خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، تحل محل نظام العقوبات المصرية المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي والمطبقة سابقا في المملكة المتحدة. على مدار العشر سنوات الماضية طغنت أسرة مبارك على صحة وقانونية العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي ضدهم. ويمثل هذا القرار دليلا قويا على صحة موقفهم.

وصرح جمال مبارك نجل الرئيس المصري الأسبق:

"إن قرار المملكة المتحدة بعدم تطبيق عقوبات مماثلة لتلك التي فرضها الاتحاد الأوروبي، و الذي يأتي لاحقا للقرار الإيجابي لمحكمة العدل الأوروبية في هذا الصدد، هو تطور مهم لأسرتي. وهو أمر مهم بشكل خاص في حالتي حيث كانت مدينة لندن مكان إقامتي و عملي المهني على مدار ما يقرب من عشر سنوات. ولقد تم فرض هذه العقوبات من قبل الاتحاد الأوروبي على والدي الراحل و والدتي على الرغم من أن أيا منهما لم يملك في أي وقت من الاوقات أي أصول في المملكة المتحدة أو أي أصول خارج مصر. على مدار العشر سنوات الماضية تعرضت انا و أسرتي لحملة متواصلة من الاتهامات الكاذبة و التحقيقات المستفيضة. و كنتيجة لتلك التحقيقات لم تكتشف سلطة قضائية واحدة في أي ولاية قضائية أجنبية، بما في ذلك في المملكة المتحدة، أي انتهاك قانوني من أي نوع من قبلي أو من قبل أسرتي. هذا أبلغ دليل قاطع على تبرئة موقف أسرتي من كل ما وجه اليها على مدى العشر سنوات الماضية."

و يأتي هذا التطور الاخير بعد قرار محكمة العدل للاتحاد الأوروبي المؤرخ ٣ ديسمبر ٢٠٢٠ بإلغاء العقوبات ذات الصلة التي فرضها الاتحاد الأوروبي على أسرة مبارك و التي حكم بأنها غير قانونية منذ البداية.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية والمرحب بها في الاتحاد الأوروبي والآن في المملكة المتحدة، فإن أسرة مبارك لا تزال تتابع الإجراءات القانونية في المحكمة العامة الأوروبية فيما يتعلق بالتدابير التقييدية التي فرضها الاتحاد الأوروبي عليها في سنوات لاحقة. وتعتزم الأسرة متابعة هذه القضايا حتى الانتهاء منها، من أجل الحصول على تأكيد قضائي إضافي بأن تدابير الاتحاد الأوروبي كانت غير قانونية منذ البداية. بالإضافة إلى ما سبق فلقد طلبت أسرة مبارك من مكتب المحاماة كارتر روك اتخاذ الإجراءات المناسبة للحفاظ على حقوقها في رفع دعوى ضد مجلس الاتحاد الأوروبي للحصول على تعويضات نتيجة لإدراجها الخاطئ و الغير قانوني لهم على قوائم العقوبات على مدى العقد الماضي. ويجري النظر جديا في هذا الإجراء المتعلق بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالرئيس مبارك وأسرته، وسيبت فيه في المرحلة المناسبة.

Partners
Alasdair Pepper
Guy Martin
Nigel Tait
Cameron Doley
Claire Gill
Adam Tudor
Antonia Foster
Miranda Rushton
Rebecca Toman

Partnership Secretary
Alison Phillips

Authorised and regulated
by the Solicitors Regulation
Authority

SRA No. 44769

وأفراد أسرة مبارك الغير المشمولين في نظام العقوبات المحلي في المملكة المتحدة هم الرئيس الاسبق الراحل لمصر، محمد حسني السيد مبارك، وزوجته سوزان ثابت، وكذلك نجلي حسني مبارك، علاء وجمال مبارك، وزوجتيهما، هيدى راسخ وخديجة الجمال.

وكانت محكمة العدل الأوروبية قد أكدت في حكمها الصادر يوم ٣ ديسمبر ٢٠٢٠ على المبدأ الأساسي القائل بأنه:

"عند استعراض التدابير التقييدية، يجب على محاكم الاتحاد الأوروبي أن تكفل، من حيث المبدأ، مراجعة كاملة لمشروعية جميع أعمال الاتحاد في ضوء الحقوق الأساسية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني للاتحاد الأوروبي، والتي تشمل، على وجه الخصوص، احترام حقوق الدفاع والحق في الحماية القضائية الفعالة" (الفقرة ٣٢ من الحكم).

وترى أن:

"مجرد إشارة المجلس إلى رسائل ومذكرة من السلطات المصرية، تحدد فيها تلك السلطات الطريقة التي روعيت بها الحقوق الأساسية لمقدمي الطلبات، وقدمت ضمانات في هذا الصدد... لا يمكن أن يكفي" (الفقرة ٤٤ من الحكم).

ولقد مثل عائلة مبارك في هذه الطعون المراجع المستقل السابق لتسريعات الإرهاب اللورد أندرسون من إيبسويتش كي بي إي كيو سي، وكذلك بريان كينيلي كيو سي وجايسون بوجوي من بلاكستون تشامبرز، الذين يمثلون أيضا الأسرة في إجراءات المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي، وغاي مارتن من مكتب المحاماه اللندني كارتر روك .

تقوم إدارة القانون الدولي في كارتر روك، بقيادة شريكه غاي مارتن، مع كبار شركائه تشارلز إندربي سميث وفرانسوا هولمي، بتقديم المشورة لأسرة مبارك فيما يتعلق بتدابير العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة منذ عام ٢٠١٣.

وقال غاي مارتن: " إن قرار المملكة المتحدة يوفر المزيد من التبرئة للموقف الذي طالما أكدت عليه أسرة مبارك: أن العقوبات المفروضة على أعضاء الأسرة كانت غير قانونية. كما أكدت الأسرة باستمرار أن مجلس الاتحاد الأوروبي كان ملزم قانوناً بالتحقق من أن الإجراءات القضائية التي تم الاعتماد عليها لفرض العقوبات عليهم تحترم حقوقهم الأساسية؛ وهو مبدأ أرسته بوضوح المحاكم الأوروبية والآن، وفي قضية أسرة مبارك تحديداً، أعادت محكمة العدل الأوروبية التأكيد عليه مجدداً. لقد فشل مجلس الاتحاد الأوروبي باستمرار في احترام هذا الالتزام القانوني. إن قرار المملكة المتحدة وكذلك حكم محكمة العدل الأوروبية يثبتان ويبرئان تماما موقف الأسرة في هذا الصدد".

توجه جميع الاستفسارات إلى غاي مارتن أو تشارلز إندربي سميث على +٤٤٢٠٧٣٥٣٥٠٠٥ وعلى guy.martin@carter-ruck.com

الرابط لحكم محكمة العدل الأوروبية:

Brick Court Chambers <https://www.brickcourt.co.uk/news/detail/egypts-assurances-insufficient-for-eu-sanctions>

Blackstone Chambers <https://www.blackstonechambers.com/news/mohamed-hosni-elsayed-mubarak-and-others-v-council-european-union/>

الرابط للبيانات الصحفية الصادرة باسم أسرة الرئيس مبارك :

Carter-Ruck <https://www.carter-ruck.com/news/read/eu-court-of-justice-annuls-sanctions-imposed-on-former-egyptian-president>

ملحوظة للمحررين

مذكرة موجزة حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ونظام العقوبات البريطاني:

غادرت المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي في ٣١ يناير ٢٠٢٠، وعملاً باتفاق الانسحاب، استمر تطبيق قانون الاتحاد الأوروبي وعقوبات الاتحاد الأوروبي على المملكة المتحدة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. ولكن بعد هذا التاريخ، توقف قانون الاتحاد الأوروبي وعقوبات الاتحاد الأوروبي عن التطبيق في المملكة المتحدة، وأصبح نظام العقوبات في المملكة المتحدة يقع تحت تشريع العقوبات المحلية. ويُمكن هذا التشريع المملكة المتحدة من الاستمرار في الامتثال لالتزاماتها الدولية واستخدام العقوبات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية والأمن القومي بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي.